الجامعات في العراق والعالم العربي

"بحث في التسطيح وأزمة الدور"

بقلم: عباس علي شلال/ مدير مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي
والدراسات المجتمعية

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

ماذا لو اختفت الجامعات؟

يبدو السؤال بسيطًا، لكنه يحمل في طياته تحديًا وجوديًا حقيقيًا، فالجامعات هي المؤسسات التي لطالما شكلت منارات للمعرفة والحرية، أصبحت اليوم في مجتمعاتنا العربية تحت وطأة أزمات متعددة.

فهل سيحدث توقف حقيقي في عجلة التطور والتنمية عند إغلاقها؟ وإن تأثيرها قد تلاشى بالفعل؟ أم هي فعلاً مؤسسات فاعلة للنهوض؟ أو مجرد أروقة لتسليم الشهادات؟

هذه الأسئلة تعكس أزمة عميقة في علاقة المجتمعات العربية بالمعرفة، وتكشف عن التوتر بين الوظيفة النظرية للجامعة كمنبع للمعرفة، والواقع العملي الذي تعيشه.

الجامعات بين الأمس واليوم

لم تكن الجامعات العربية مجرد مؤسسات تعليمية؛ بل كانت قِلاعًا فكرية ومنارات للحضارة على مر العصور، فمنذ قرون طويلة، ازدهرت مراكز المعرفة في العالم العربي، ك جامعة القرويين بالمغرب العربي التي تأسست عام 859م وتُعد أقدم جامعة مستمرة في العالم، وجامعة الأزهر الشريف بالقاهرة بمصر التي تأسست عام 970م، وحتى جامع الزيتونة في تونس الذي يعود تاريخه إلى القرن الثامن الميلادي بحدود 737م، فهذه المؤسسات العريقة لم تكن مجرد أماكن للعبادة، بل كانت مراكز تعليمية متكاملة قدمت العلوم الدينية والحياتية، واحتضنت الفكر الحر، وأسهمت في تشكيل الحضارة الإنسانية.

وحتى المدرسة المستنصرية، التي تأسست في بغداد عام 1233م فعلى الرغم من أنها ليست بالقدم نفسه لتلك الجامعات، إلا أن المدرسة المستنصرية في بغداد تُعد صرحًا علميًا عظيمًا من العصر العباسي، وكانت جامعة متكاملة تضم مكتبة ضخمة وتقدم تخصصات متنوعة في الطب، الفلك، الرياضيات، والفقه، وكانت أنموذجًا للمؤسسات التعليمية المتطورة في ذلك العصر.

وفي مطلع القرن العشرين وما بعده، استمر هذا الدور الريادي وتجددت أهميته مع تأسيس كثير من الجامعات الحديثة، فجامعات مثل الجامعة الأمريكية في بيروت (1866)، وجامعة القاهرة (1908)، والجامعة الأمريكية بالقاهرة (1919)، وجامعة دمشق (1923)، وجامعة الخرطوم (1956)، وجامعة بغداد (1957)، وجامعة الملك سعود (1957)، لم تكن مجرد مؤسسات أكاديمية، بل كانت مراكز حيوية للنضال الفكري والتجديد الثقافي، وأسهمت بفاعلية في إعادة صياغة الهُوية الوطنية في مراحل الاستقلال والتنمية.

وقد احتضنت هذه المؤسسات التعليمية الفكر الحر، وحرّرت العقول من قيود الاستعمار والاستبداد، وكانت جزءًا لا يتجزأ من الحركات النهضوية التي قادت المجتمعات نحو الحداثة والتطور، وكانت أدوارها تتجاوز مجرد التدريس لتشمل بناء الوعي، وتشكيل القيادات، وتعزيز الحوار المجتمعي البنّاء.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

أزمة المعرفة والسيطرة على الفكر

في سياق الدول ذات الأنظمة المركزية القوية، غالبًا ما تتحول المعرفة إلى سلطة، بدلاً من أن تكون أداة للتحرر، وتصبح الجامعات خاضعة لخطوط سياسية صارمة تُحدد المناهج، وتفرض قيودًا على حرية البحث والنقد، إذ يرى الفيلسوف ميشيل فوكو[1] (Foucault, 1980) أن "السلطة والمعرفة مترابطتان ارتباطًا وثيقًا"، وفي هذا السياق، تتحول الجامعات إلى مجرد فضاءات لإعادة إنتاج السلطة القائمة بدلاً من أن تكون منطلقًا لتحديها أو تطويرها.

عندما تُفرض المناهج الجامدة وتُغيَّب المناقشات الحرة، يصبح التعليم أداة لإنتاج ما يسميه علماء الاجتماع الجهل المُقنّع Manufactured Ignorance وهذا النوع من الجهل لا يعني مجرد نقص في المعلومات، بل هو تحكّم ممنهج فيما يُسمح بمعرفته أو التفكير فيه، وهذا التقييد يُحد بشكل كبير من إمكانات التفكير الحر، والنقد البنّاء، والإبداع المتجدد، وبالتالي يعوق أي تغيير اجتماعي حقيقي نحو الأفضل.

وقد شهد العراق -مثلا- في فترات مختلفة، لاسيما تحت الأنظمة الشمولية، تدخلات كبيرة في المؤسسات التعليمية، كما في فترة حكم حزب البعث 1968-2003 ، منها:

1.السيطرة على المناهج: أُعيدت صياغة المناهج الدراسية في الجامعات العراقية، لاسيما في العلوم الإنسانية والاجتماعية والتاريخ، لتتوافق مع ايديولوجية حزب البعث والمبادئ التي كان يعلنها وقومية البعث، وقد تم تمجيد شخصيات معينة وطمس أو تشويه أحداث تاريخية لا تخدم السرد الرسمي.

2.قمع حرية البحث والنقد: فُرضت قيود صارمة على البحث الأكاديمي، وأصبح أي نقد أو طرح أفكار لا تتوافق مع التوجهات الرسمية يعرض الأكاديميين للمساءلة والعقاب، وهذا أدى إلى رقابة ذاتية واسعة النطاق وخنق للإبداع الفكري.

3.التدخل في التعيينات: كانت التعيينات والترقيات في الجامعات غالبًا ما تعتمد على الولاء الحزبي وليس الكفاءة الأكاديمية فقط، مما أثر على جودة التعليم والبحث.

4.الدراسات العليا: كان القبول في الدراسات العليا مشروطًا بالتزكية الأمنية، وقد تنحصر بنسبة تفوق (90%) من مقاعد الدراسات العليا لمكونات اجتماعية ومذهبية مُحددة، تتماشى مع السلطة آنذاك.

---

[1] ميشيل فوكو (Michel Foucault) هو فيلسوف ومؤرخ فرنسي وُلد عام 1926 وتوفي عام 1984، ويُعد من أبرز المفكرين في القرن العشرين، لما تركه من أثر عميق في مجالات الفلسفة، والعلوم الاجتماعية، ونقد السلطة، والطب، والتعليم، وقد ارتبط اسمه بما يُعرف بنقد الحداثة و"نقد السلطة والمعرفة".

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

وتظهر ظاهرة "الجهل المُقنّع" والسيطرة على المعرفة بأشكال مختلفة في أنظمة عربية أخرى، وإن كانت بدرجات متفاوتة، ولا تزال الجامعات تعاني من:

1.فرض المناهج الحكومية: غالبًا ما تكون المناهج التعليمية مركزية وتُقرر من قبل وزارة التعليم العالي أو هيئات حكومية عليا، مما يحد من مرونة الجامعات في تطوير برامجها لتلبية احتياجات سوق العمل أو التطورات العالمية.

2.القيود على العلوم السياسية والاجتماعية: تُفرض قيود على تدريس ومناقشة بعض المواضيع في العلوم السياسية، حقوق الإنسان، والتاريخ المعاصر التي قد تُعد حساسة أو تحديًا للسلطة.

3.غياب النقاش الحر: في بعض الجامعات، قد يخشى الأساتذة والطلاب من مناقشة قضايا سياسية أو اجتماعية شائكة بحرّية، خوفًا من العواقب، وهذا يؤدي إلى تكوين جيل غير قادر على التفكير والحوار أو مناقشة الأوضاع الراهنة.

4.سيطرة الأمن الفكري: في بعض الدول، ظهر مصطلح "الأمن الفكري" أو ما يعرف أحيانًا بالسلامة الفكري والذي يُستخدم لتبرير الرقابة على المحتوى التعليمي ومنع أي أفكار تُعد "متطرفة" أو "منحرفة"، مما قد يشمل أحيانًا آراء أكاديمية مشروعة لكنها غير متوافقة مع الخطاب الرسمي.

التحول البيروقراطي

مع تصاعد تدخل الدولة في الشؤون التعليمية، تحوّلت الجامعات تدريجيًا إلى أدوات لتنفيذ السياسات الحكومية، وهذا التحول أفقَدَها مرونتها وقدرتها على التجديد والابتكار، وأصبحت معظم هذه المؤسسات، بما فيها تلك التي تأسست حديثًا في منتصف القرن العشرين وما بعده لتلبية الاحتياجات المتزايدة للتعليم؛ مجرد مصانع بيروقراطية[1]، وأصبحت تُصدر الشهادات بكميات كبيرة، وتقدّم برامج دراسية نمطية، مع ضعف ملحوظ في ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل الحقيقية ومتطلبات التنمية الوطنية.

إن الحديث عن "بيروقراطية جامدة" في سياق الجامعات يشير إلى ظهور ثقافة إدارية صارمة تُخنق الإبداع وتُحد من الاستقلالية الفكرية التي كانت تميزها في الماضي، وهذا الواقع يطرح تساؤلات جدية حول مستقبل دور الجامعات في التنمية المجتمعية والفكرية.

---

[1]) البيروقراطية (Bureaucracy) هي أسلوب في تنظيم العمل داخل المؤسسات يعتمد على وجود تسلسل إداري واضح، وقوانين ثابتة، وتقسيم دقيق للمهام والمسؤوليات بين الموظفين، وغالبًا ما نرى هذا النظام في المؤسسات الحكومية أو في الإدارات الكبيرة، ورغم أن البيروقراطية تساعد على تنظيم العمل ومنع الفوضى، إلا أن كثيرًا من الناس يرونها نظامًا معقّدًا وثقيلاً، تسوده كثرة الإجراءات والروتين، ويعاني من البطء في إنجاز المعاملات، وتضخم أعداد الموظفين، وضعف الاستجابة لحاجات الناس، وفي بعض الأحيان، يصبح التركيز على القوانين أكثر من تحقيق النتائج، مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة وقلة الإنتاج.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

الأستاذ الجامعي بين الوظيفة الروتينية وعبء الاستقلالية

يجد الأستاذ الجامعي نفسه اليوم، في كثير من السياقات، محاصرًا بين متطلبات وظيفية روتينية وعبء الحفاظ على استقلاليته الفكرية، وتحت وطأة الرقابة المستمرة - سواء كانت إدارية، سياسية، أو بيروقراطية - ويتقلص دوره المحوري من باحث ومفكر مستقل يسهم في إثراء المعرفة وتطوير المجتمع، إلى مجرد مُدرِّس يؤدي مهام روتينية، وهذا التحول يُقلص من المساحة المتاحة للتفكير والإبداع، ويُفقد الأستاذ الجامعي الدافع للانخراط في البحث العلمي الجاد والمبتكر.

يرتبط هذا التحدي بشكل وثيق بغياب بيئة علمية مشجعة على البحث، وهي بيئة تُعزز التساؤل، وتُقدر المبادرة، وتُوفر الموارد اللازمة للابتكار، يضاف إلى ذلك الافتقار إلى حوافز مالية وأكاديمية كافية تدعم التميز، وتُكافئ الإنتاجية العلمية، وتُشجع على النشر في الدوريات العالمية المرموقة -في السنتين الاخيرتين برز دعمًا ماليًا من قبل الحكومة العراقية بهذا السياق- فالدعم المادي والمعنوي يُعدان حجر الزاوية في بناء قدرات الأستاذ الجامعي وتحفيزه على تخطي الروتين.

يشير علماء النفس التربوي إلى أن التقييد المستمر لحرية الفكر والتعبير في البيئة الأكاديمية يؤدي حتمًا إلى بروز حالة الإحباط المهني بين الأساتذة، وهذا الإحباط ليس مجرد تعب جسدي، بل هو حالة من الإنهاك العاطفي والعقلي، يصحبه شعور باللامبالاة والتشاؤم تجاه العمل، ويتفاقم الأمر ليتحول -ربما- إلى حالة من اللامبالاة الفكرية (التبلد الفكري) Intellectual Apathy حيث يفقد الأستاذ شغفه بالتطوير، واستكشاف الأفكار الجديدة، والمشاركة الفاعلة في الحراك المعرفي، وهذه النتائج السلبية لا تؤثر على الأستاذ فحسب، بل تُلقي بظلالها على جودة التعليم والبحث، مما يُضعف من دور الجامعة كمركز للإشعاع المعرفي والتنمية المجتمعية.

الجامعة وسوق العمل "فجوة التوظيف والمخرجات"

يواجه الأعم الأغلب من خريجي الجامعات في العراق صعوبة في العثور على عمل، مما يشير إلى وجود فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل، فوفقًا لأحدث التقديرات لعام 2024، لا تزال معدلات البطالة مرتفعة في العراق، حيث وصل معدل البطالة العام إلى 15.5% ومن المتوقع أن يبلغ 32% بين الشباب بشكل عام، وترتفع هذه النسبة أكثر بين خريجي الجامعات والنساء.

هذه الأرقام تثير تساؤلات جدية حول جودة التعليم العالي في العراق، ومدى ارتباطه بالمتطلبات الحقيقية للاقتصاد الوطني المتغير، وهل مناهجنا الجامعية تُثري الطلبة بالمهارات اللازمة لسوق العمل اليوم؟

للأسف، تفتقر غالبية البرامج التعليمية في المنطقة العربية للمهارات الحيوية، مما يجعل خريجينا أقل جاهزية لمواجهة تحديات سوق العمل المعاصر، وهذا التحدي ليس حكراً على العراق، إذ تشير التقارير المتوافرة الى أن بعض الدول مثل الأردن تشهد معدل بطالة لحملة الشهادات الجامعية بلغ 25.8% في 2024، ومصر تسجل 18.7% لبطالة خريجي التعليم العالي.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

البحث العلمي في العالم العربي "بين التمويل المحدود وضغوط النشر الشكلية"

يواجه البحث العلمي في الأعم الأغلب من الدول العربية تحديينِ رئيسين يعيقان تقدمه وتأثيره الحقيقي، الأول يكمن في التمويل المحدود والآخر في ضغوط النشر الشكلية، وهذان التحديان يؤثران سلبًا على جودة البحث العلمي وقدرته على الإسهام في التنمية.

أولًا: التمويل الهزيل "غياب الأولوية الوطنية"

يكشف تقرير اليونسكو (UNESCO, 2021) عن واقع مقلق، فلا يتجاوز الإنفاق على البحث والتطوير في معظم الدول العربية 0.05% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الرقم ضئيل جدًا مقارنة بالمعدلات العالمية التي تتراوح بين (2-3%) في الدول المتقدمة.

هذا التمويل الهزيل لا يعكس فقط ضعف الموارد المخصصة للبحث، بل يشير بشكل أساسي إلى غياب الأولويات الوطنية الواضحة للاستثمار في البحث العلمي كركيزة أساسية للتنمية المستدامة، إذ بدون استثمار كافٍ، تظل البنية التحتية للبحث ضعيفة، وتندر فرص الدعم للباحثين، مما يحد من قدرتهم على إجراء أبحاث رائدة ومؤثرة.

في الجامعات العراقية تحديدًا، يشير التدريسيون إلى أن عبء تمويل البحث العلمي يقع بشكل كامل على الباحث (الأستاذ)، فإعداد البحوث -بمختلف مناهجها واتجاهاتها- ومراجعتها العلمية، وتهيئة أدواتها، فضلا عن تطبيقها ونشرها، يتم على نفقة الباحث ومن حسابه الخاص، وحتى مستحقات الخبراء المالية التي تدفع للمُحَكّمين لبحوث الترقية العلمية، تُدفع أيضًا من حساب الباحث، الذي لا يتعدى راتبه الشهري غالباً، وهذا الواقع يمثل تحديًا هائلاً أمام الباحثين ويحد بشكل كبير من قدرتهم على إنتاج أبحاث ذات جودة عالية وتأثير ملموس.

ثانيًا: النشر من أجل النشر

فضلا عن تحدي التمويل، تبرز ظاهرة "النشر من أجل النشر" كتحدٍ آخر يؤثر على جودة البحث العلمي، فقد أصبح تركيز الجامعات ووزارة التعليم العالي على النشر في قواعد البيانات الدولية المرموقة مثل Scopus و Clarivate هدفًا بحد ذاته.

هذا التركيز المفرط على الكم على حساب الكيف يؤدي إلى إشكالات متعددة، منها:

- انفصال الأبحاث عن الواقع: تُصبح العديد من الأبحاث مجرد مراجعات أدبية أو دراسات نظرية لا تقدم حلولاً لمشكلات المجتمع المحلي أو القطاعات الاقتصادية الحيوية.
- بحوث جامدة وشكلية: يندفع الباحثون للنشر السريع لتحقيق متطلبات الترقية الأكاديمية أو الحصول على اعتراف، مما قد يؤدي إلى إنتاج بحوث تفتقر إلى العمق، الأصالة، أو الأثر الحقيقي.
- غياب الأثر التنموي: عندما يكون النشر مجرد إجراء شكلي، يضيع الهدف الأسمى للبحث العلمي وهو الإسهام في الابتكار، التنمية الاقتصادية، وتحسين جودة الحياة.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

الجامعة والمجتمع-أزمة ثقة وانعزال متبادل

غياب شراكات فاعلة مع القطاع الخاص والمجتمع بكل مسمياته وتصنيفاته يقلل من قدرة الجامعات على أن تكون فاعلة في التنمية المحلية، ونتيجة ذلك هو فقدان المجتمع للثقة في الجامعات كمؤسسات تمثل فكرًا واعدًا أو مصدر حلول للمشكلات الاجتماعية.

يُلاحظ أن الجامعات المنعزلة تعاني من ضعف في جودة التعليم، حيث تقل فرص التدريب العملي، والتعاون البحثي مع مؤسسات صناعية أو خدماتية، وهذا يؤدي إلى فجوة بين المعرفة الأكاديمية والواقع التطبيقي.

دروس من تجارب إقليمية ناجحة (تركيا وإيران)

أولًا: تركيا-أنموذج للتحول الجامعي والتكامل التنموي

استطاعت تركيا خلال العقدين الأخيرين أن تحوّل مؤسساتها الجامعية من كيانات تعليمية تقليدية إلى محركات فاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تحقق ذلك من خلال استراتيجية شاملة تمثلت في:

1. الاستثمار الممنهج في البحث العلمي: حيث رفعت الحكومة التركية مخصصات البحث والتطوير إلى أكثر من 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو رقم يفوق المتوسط الإقليمي، ويقترب من مستويات الدول الأوروبية الناشئة.
1. إنشاء بنى تحتية معرفية: عبر تأسيس مئات مراكز البحث العلمي وحاضنات الأعمال داخل وخارج الجامعات، ما أتاح ربط البحوث الأكاديمية باحتياجات السوق والصناعة.
2. تطوير البرامج متعددة التخصصات: تم إطلاق برامج دراسية تدمج بين العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية، مثل الاقتصاد السلوكي والهندسة الاجتماعية والذكاء الاصطناعي في السياقات القانونية.
3. تعزيز العلاقة مع سوق العمل: حيث تم تأسيس آليات دائمة للتشاور بين الجامعات والقطاع الخاص، مما ساعد على تحديث المناهج وتوجيه الأبحاث نحو الحلول الواقعية.

وقد أصبحت الجامعة التركية مؤسسة إنتاجية تشارك في صياغة السياسات العامة وتخريج قادة رأي ومهنيين

مؤهلين، وليس مجرد جهة مانحة للشهادات الأكاديمية، ومن الأمثلة الغنية في هذا السياق:

1. مشروع TEKNOKENT ويمثل حاضنات تكنولوجية داخل الجامعات مثل "ODTÜ Teknokent" التابعة لجامعة الشرق الأوسط التقنية، والتي احتضنت أكثر من 300 شركة ناشئة في الذكاء الاصطناعي والبرمجيات.
2. مبادرة YÖK 100/2000 وهي برنامج وطني لربط الدراسات العليا باحتياجات السوق.
3. زيادة عدد براءات الاختراع في تركيا من (500) براءة اختراع في عام (2000)، إلى أكثر من (7000) براءة اختراع في (2022).

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

1.شبكة بحثية صناعية مترابطة: أنشأت إيران نظامًا يربط بين الجامعات والمراكز البحثية الصناعية، ضمن ما يعرف بـ"حدائق العلوم والتكنولوجيا"، وهو ما أوجد فرصًا لتوظيف البحث الأكاديمي في الصناعة والزراعة والدفاع.

2.التوازن المعرفي بين التراث والحداثة: تحرص الجامعات الإيرانية، مثل جامعة طهران وجامعة شريف الصناعية، للحفاظ على العلوم الإنسانية والفلسفية، لاسيما الفلسفة الإسلامية، إلى جانب الاهتمام المتزايد بالعلوم الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا النانو والبيوتكنولوجيا.

3. تنمية رأس المال البشري في ظل الضغوط: دفعت القيود الدولية إيران إلى الاعتماد على مواردها الذاتية من الكفاءات والباحثين، مما جعل التعليم العالي أداة إستراتيجية لتعزيز السيادة العلمية والتقنية.

4. أثر الجامعة في صناعة القرار: تشارك الجامعات في إيران بفاعلية في رسم السياسات العامة من خلال مراكز الفكر والدراسات الاستراتيجية.

وقد أفضت هذه السياسات إلى تحسين تصنيف الجامعات الإيرانية عالميًا، وتمكينها من تطوير تكنولوجيا محلية خاصة بها، في مجالات الطاقة النووية والطب الحيوي والروبوتات، ومن أمثلة هذا السياق الغنية:

1.حديقة تكنولوجيا طهران Tehran Science and Technology Park والتي تربط أكثر من (100) مركز بحثي بشركات صناعية.

2.جامعة شريف الصناعية: طورت نماذج روبوتية طبية وأبحاث نانوية بتمويل ذاتي وتعاون عسكري/مدني.

3.إيران أصبحت ضمن أول خمس دول في العالم في مجال النانو تكنولوجي من حيث عدد الأبحاث المنشورة.

مقترحات استراتيجية لإعادة إحياء دور الجامعات

لإعادة الجامعات إلى مكانتها الحقيقية كمحركات للتنمية والإسهام الفاعل في بناء المجتمع واقتصاده، نقترح خمسة محاور استراتيجية متكاملة:

أولًا: إعادة توصيف الجامعة: يجب أن تعود الجامعات إلى رسالتها الأساسية كحاضنات انتاج للمعرفة، التفكير والحوار، والإبداع، لا مجرد مؤسسات تمنح الشهادات، ولتحقيق ذلك ينبغي:

1.تطوير برامج دراسية مرنة ومبتكرة: تصميم مناهج حديثة تعزز التفكير الإبداعي، الابتكار، وريادة الأعمال، وتكون قابلة للتكيف مع المتطلبات المتغيرة للتنمية الوطنية واحتياجات سوق العمل المستقبلية.

2.التركيز على المهارات: دمج مهارات القرن الحادي والعشرين مثل حل المشكلات، العمل الجماعي، والتفكير الخلّاق (الابداعي) في جميع التخصصات.

3.التعليم التجريبي: إتاحة فرص التعلم القائم على المشاريع، والتدريب العملي، والمحاكاة لربط النظرية بالتطبيق

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

ثانيًا: استقلالية حقيقية وإصلاح بيروقراطي: لتمكين الجامعات من التطور والازدهار، لا بد من منحها استقلالية إدارية ومالية حقيقية، وهذا يتطلب:

1.تحرير الجامعات من الإملاءات السياسية: فصل الجامعات عن التدخلات السياسية المباشرة التي تعيق اتخاذ القرارات الأكاديمية والإدارية الرشيدة.

2. اللامركزية الحقيقية والبنّاءة: منح مجالس الجامعات والكليات صلاحيات أوسع في إدارة شؤونها المالية والأكاديمية.

3. تبسيط الإجراءات: مراجعة شاملة للإجراءات الإدارية المعقدة وتبسيطها لتسريع العمليات وتسهيل الابتكار.

ثالثًا: توجيه البحث العلمي نحو التطبيق والأثر المجتمعي

يجب أن يتحول البحث العلمي من كونه مجرد متطلب أكاديمي إلى محرك للتنمية المستدامة، لذا، نقترح:

1.تحفيز البحث التطبيقي والميداني: توجيه الدعم والموارد نحو الأبحاث التي تعالج تحديات واقعية في المجتمع والصناعة.

2.ربط مخرجات البحث بمتطلبات المجتمع والاقتصاد: تشجيع الأبحاث التي تسهم في حل المشكلات المحلية، وتطوير المنتجات والخدمات، وتعزيز الابتكار.

3 وضع آليات واضحة لتحويل المعرفة: إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا ومراكز الابتكار داخل الجامعات لتسهيل تحويل نتائج البحوث إلى تطبيقات عملية.

رابعًا: دعم وتمكين الملاكات الأكاديمية

الأستاذ الجامعي هو عماد العملية التعليمية والبحثية، ولذا يجب توفير بيئة جاذبة ومحفزة له من خلال:

1.توفير حوافز مالية ومعنوية مُجزية: ضمان رواتب عادلة ومحفزات إضافية تقديرًا لجهودهم البحثية والتعليمية.

2. دعم بناء القدرات المستمر: توفير برامج تدريب متقدمة وورش عمل لتعزيز المهارات البحثية، التدريسية، والتكنولوجية.

3. حماية حرية البحث والتدريس: ضمان بيئة أكاديمية خالية من القيود تتيح للأساتذة استكشاف المعرفة ونشرها بحرية.

4. تخفيف الأعباء المالية: توفير التمويل اللازم لإعداد البحوث، ومراجعتها، ونشرها، وتغطية مستحقات المُحَكّمين، بحيث لا تقع هذه الأعباء على عاتق الأستاذ الباحث.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

خامسًا: تعزيز الشراكات المجتمعية والاقتصادية

الجامعة الفاعلة هي تلك التي تتفاعل بنشاط مع محيطها، ولتحقيق ذلك، يجب:

1.بناء تحالفات استراتيجية مع القطاع الخاص: إقامة شراكات مع الشركات والمؤسسات الصناعية لتوفير فرص تدريب للطلاب، ومشاريع بحثية مشتركة، وتوظيف الخريجين.

2. التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني: العمل مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المحلي لمعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

3. إنشاء مجالس استشارية مشتركة: ضم ممثلين من القطاع الخاص والمجتمع المدني في مجالس الكليات والأقسام لضمان مواءمة المناهج والأبحاث مع احتياجات السوق والمجتمع.

في نهاية الحديث يمكن القول إن الجامعات ليست فقط أماكن لتلقين المعرفة، بل هي محرّكات التغيير الاجتماعي والثقافي والسياسي، فعندما تتحرر الجامعات، يتحرر العقل، وتنتقل المجتمعات من تبعية المعرفة إلى ريادتها، وهذا التحول ليس رفاهية فكرية، بل ضرورة حيوية لمستقبل العراق والعالم العربي في عالم متغير سريع.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

أولا: مصادر العربية

1. زكي، منى. (2020). البيروقراطية الجامعية وأثرها على الإبداع الأكاديمي في الجامعات المصرية. مجلة الدراسات الاجتماعية، 30(1).
2. العجرمي، خالد. (2019). التعليم في الوطن العربي: قراءة في التاريخ والتحولات. دار الفكر العربي.
3. العفيفي، أحمد. (2018). أزمة التعليم العالي في العالم العربي: رؤى مستقبلية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
4. الفارس، علي. (2017). حرية البحث العلمي في الجامعات العربية: قيود وتحديات. المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، 8(4).
5. مركز دراسات الوحدة العربية. (2022). تقرير حول حالة الحريات الأكاديمية في الجامعات العربية.
6. المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو). (2021). تقرير عن حالة البحث العلمي والابتكار في العالم الإسلامي.
7. الهاشمي، محمد. (2021). الجامعات العربية: بين وظيفة التنوير وتحديات الواقع. المجلة العربية للتعليم العالي، 15(2).
8. وزارة التخطيط العراقية. (2024). مسح سوق العمل والبطالة بين الشباب والخريجين.

ثانيا: المصادر الانكليزية

1. Ben Achour, T. (2018). Knowledge and Power in Arab Universities. Tunis University Press.
2. Brown, R. (2020). Leading the university in the 21st century: A guide for strategic planning. Academic Press.
3. Hirsch, J. (2018). The pitfalls of "publish or perish" in developing countries. Higher Education Review, 50(2).
4. Iranian Ministry of Science, Research and Technology. (2021). National science and technology development plan.
5. Ozcan, A. (2019). Higher education reforms and economic development in Turkey. Turkish Studies, 20(4).
6. Rezazadeh, M. (2020). Integration of humanities and sciences in Iranian universities: Challenges and prospects. Journal of Iranian Higher Education, 15(3).
7. Turkish Statistical Institute. (2022). Research and Development Expenditure Report. Ankara.
8. UNESCO. (2021). Science Report: Towards 2030. Paris: UNESCO Publishing.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

تأسس مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية في بغداد بموجب شهادة التسجيل الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء -دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة (1J775330) بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٦، وهو مركز علمي بحثي يهتم بإجراء الاستطلاعات والدراسات الميدانية فضلا عن إعداد الأوراق البحثية والمقالات حول قضايا الحياة المجتمعية للأسرة والمواطن، والدولة بمؤسساتها المختلفة.

- لا يجوز نشر أي من إصدارات المركز ونتاجاته العلمية الا بموافقة خطية صريحة، ويمكن الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الدراسات او الاوراق البحثية والمقالات عن الاتجاهات الفكرية التي يتبناها المركز و انما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

للتواصل

00964- 7710122232

Alfaidcenter2011@gmail.com

www.al-faidh.com

العراق - بغداد - الكرادة